



Distr.
GENERAL

A/37/355/Add.1

29 September 1982

ARABIC

ORIGINAL : ARABIC/FRENCH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٥٩ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق
بتعزيز الامن الدولي

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة
البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	الردود الواردة من الحكومات
٢	إيطاليا
٣	الجزائر
٥	جمهورية أفريقيا الوسطى
٦	فرنسا
٧	المغرب
٨	اليمن

الردود الواردة من الحكومات

إيطاليا

[الأصل : بالفرنسية]
[١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢]

١ - ان إيطاليا ، بانتدائها الى البحر المتوسط ، وبوصفها عضوا في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وفي منظمة حلف شمال الأطلسي ، تسعى جاهدة وبكل الوسائل ، الى تقوية وأصـر الصداقة والتعاون في كل مجال مع بلدان البحر المتوسط الأوروبية والافريقية والآسيوية . وقد حاولت إيطاليا على الدوام اعطاء مضمون عملي لهذا المسمى ؛ وهي بهذه الروح ، لا تكتفي بتقديم اسهامها النشط في كل جهد يرمي الى تشجيع التعاون في مجالات الاقتصاد ، والعلوم والثقافة والبيئة ، خصوصا في اطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، بل انها ، وبصفة خاصة تشارك مشاركة مباشرة في مبادرات تهدف الى تعزيز الأمن والسلم في البحر المتوسط . فالاتفاقات الإيطالية المالطية المتعلقة بحياـد مالطة ، واشترك إيطاليا في القوات المتعددة الجنسيات لحفظ السلم في سينا ، وفي لبنان ، أدلة لا تقبل الجدل على التحرك الذي تقوم به إيطاليا بالفعل لتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط .

٢ - وفيما يتعلق بوجود " منطقة للسلم والتعاون " في البحر المتوسط ، لا بد في المقام الأول من ملاحظة أن المجتمع الدولي لم يتوصل بعد الى تعريف ثابت وواضح لمفهوم " منطقة السلم " أو " منطقة السلم والتعاون " ، لا من حيث جوانبه الجوهرية ، ولا من حيث المعايير المتصلة بتطبيقه جغرافيا . وفي هذا الصدد ، فان التجربة المخيبة للأمال للأعمال الجارية في اللجنة الخاصة المعنية بالمحيط الهندي تجعلنا نفكر في هذه المرحلة في الامكانيات الفعلية للبدء في مناقشة مشرة عن البحر المتوسط . ولهذا السبب أصدرت رئاسة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في أثناء الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة اعلان مبادئ لا يزال في رأي إيطاليا محتفظا بكل قيمته حتى اليوم : " . . . وفيما يتعلق بتحويل اقليم البحر المتوسط الى منطقة سلم وتعاون ، فاننا نشعر بالقلق ازاء الطابع المبهـم لمفهوم الفكرة المقدمة . ونحن على اقتناع بأن الأفكار والمقترحات المتعلقة بمنطقة بعينها ، خصوصا بمنطقة بالغـة التعقيد وغير متجانسة مثل منطقة البحر المتوسط ، ينبغي أن تعالج في اطار اقليمي مناسب ومن ناحية أخرى ، فان المسائل المتعلقة بالأمن في البحر المتوسط لا يمكن النظر فيها بمعزل عما يتصل بها " .

٣ - ويجب الاعتراف بأنه ليس ممـا يتشـى مع الحقائق المعقدة للاقليم أن تجري دراسة المسائل المتعلقة بالأمن في منطقة البحر المتوسط بمعزل عن دراسة المشاكل المتصلة بأمن القارة الأوروبية بأسرها . والواقع ، ان منطقة البحر المتوسط ، ليست منطقة متجانسة يمكن أن تطبق عليها ، من ناحية الأمن ، حلول تتجاهل التوازنات والحقائق السياسية والعسكرية في اطار الأزمات الموجودة .

٤ - ومع مراعاة خصائص المنطقة المعنية ، وارتباطاتها التي يمكن فصلها عن حقائق سياسية وأمنية أخرى ، وضرورة تجنب الازدواجية ، ترى إيطاليا أن المشاكل المتصلة بالبحر المتوسط ، بما فيها بعض الجوانب المتعلقة بالأمن ، يمكن أن يتم النظر فيها في سياق موسّع ، وذلك استنادا ، في جملة أمور ، إلى الفصل الثالث عشر من ميثاق الأمم المتحدة .

٥ - ومن الملائم في هذا الصدد الإشارة إلى أن الوثيقة الختامية لهلسنكي تتضمن فصلا يتعلق بالمسائل المتصلة بالأمن والتعاون في البحر المتوسط . وهذه المشاكل مدروسة على أي حال في سياق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي يمثل ، عند الحكومة الإيطالية أبرز المحافل في توضيح التقدم المحرز في هذا المجال .

الجزائر

[الأصل : بالفرنسية]

[١٠ آب/أغسطس ١٩٨٢]

- ١ - إن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تعتبر أن إنشاء مناطق سلم وتعاون في مناطق العالم المختلفة هو بمثابة اسهام في الجهد العام الرامي إلى ايجاد مناخ قوامه السلم والأمن لصالح جميع البلدان . وهذه المناطق التي تندرج في اطار نهج عالمي للسلم والأمن الدوليين ، على النحو المحدد بوجه خاص في الوثيقة الختامية ، قد حددت جميعا بغية تهيئة الأجواء المناسبة لتنفيذ هذا النهج بشكل فوري .
- ٢ - والبحر الأبيض المتوسط ، الذي يشكل رمزا للوحدة بين ثلاث قارات ونقطة التقاء للحضارات ، له مؤهلات طبيعية لمثل هذا الوضع .
- ٣ - وتعلق الجزائر ، بوصفها بلدا ساحليا ، آمالا كبيرا على التضامن فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط وتعزيز مصالحها المشتركة عن طريق تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلم وتعاون . وهذا هو السبب في أن المطالبة للبحر الأبيض المتوسط بوضع منطقة السلم والتعاون ما فتئت تشكل عنصرا ثابتا من النشاط الدولي للجزائر على الصعيد المزدوج الثنائي والمتعدد الأطراف .
- ٤ - وقد شغل هذا الأمر حركة بلدان عدم الانحياز إلى حد أنها ما فتئت تؤكد عليه سواء في كل اجتماع من اجتماعات هيئاتها المختلفة أو في مقر الأمم المتحدة . وهذا ما حدا ببلدان عدم الانحياز ، خلال الدورة العاشرة للجمعية العامة المكّسة لنزع السلاح ، إلى التقدم من جديد باقتراح إنشاء منطقة سلم في البحر الأبيض المتوسط (A/S-10/AC.1/37) .
- ٥ - فضلا عن ذلك ، فقد اتخذت الجزائر منذ عام ١٩٧٢ ، مبادرة إدراج البعد الذي

يمثله البحر الأبيض المتوسط في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي خلص ، في الاعلان المتعلق بالبحر الأبيض المتوسط ، الى الاعتراف بالصلة القائمة بين الأمن في أوروبا وفي حوض البحر المتوسط ، والى الافصاح عن الجادى التي ينبغي أن تحكم العلاقات مع بلدان البحر الأبيض المتوسط غير المشتركة في المؤتمر .

٦ - وإذا كانت فكرة تحويل البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم قد لاقت دعما كبيرا متزايدا باطراد ، فان تطوّر الحالة في المنطقة قد سار في اتجاه مضاد تمثل في : تفاقم نزاع الشرق الأوسط بسبب انكار حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف واحتلال الأراضي العربية ، واستمرار بؤر التوتر ، وافتتاح وتنشيط القواعد العسكرية الأجنبية ، وتمركز الأساطيل الحربية وتكديس الأسلحة ، ولا سيما النووية منها .

٧ - ومن وجهة نظر الحكومة الجزائرية ، فان حالة عدم الاستقرار الخطير الذي يشهدها البحر الأبيض المتوسط تجعل من الطّح أكثر من أى وقت مضى توفير الشروط الملائمة لتحويل هذه المنطقة الى منطقة سلم ، وهي تتمثل بوجه خاص فيما يلي :

(أ) اصلاح الحالات المتأزمة في اطار الاحترام الشديد لأحكام الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وخاصة عن طريق منح الشعوب المحرومة من حقها في تصريف شؤونها الضمانات اللازمة لأن تمارس بنفسها بحرية حقها في تقرير مصيرها وفي الاستقلال .

(ب) فك القواعد العسكرية الأجنبية ، وسحب الأساطيل الحربية الأجنبية ، والكف عن سياسة الحصول على التسهيلات لأغراض التدخل .

(ج) نبذ سياسة القوة وخاصة سياسة التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول .

(د) تعزيز حسن الجوار الايجابي الذي يشتمل ، فضلا عن التعايش القائم على القرب الجغرافي ، على تطوير الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي فيما بين دول المنطقة .

(هـ) تعهد الدول الأجنبية عن المنطقة باحترام وضع منطقة السلم والتعاون .

٨ - ومن الواضح ، أن تحقيق هذا الهدف ، ان كان لدول المنطقة أن تتمسك به ، وان كان للدول الأجنبية عن منطقة البحر الأبيض المتوسط والمتواجدة فيه عسكريا أن تقوم بنصيبتها المساهمة فيه ، هو عمل يحتاج الى نفس طويل . وهذا العمل ، باعتباره كذلك ، يستدعي بدء عملية تفكير مشترك من جانب الدول التي يعنيه الأمر ، وذلك كمرحلة أولى لمشروع تحويل البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم وتعاون .

جمهورية افريقيا الوسطى

[الأصل : بالفرنسية]

[١٩ آب / أغسطس ١٩٨٢]

ان البحر الأبيض المتوسط ، بسبب موقعه الاستراتيجي جغرافيا بين محيطين وبسبب أن ثلاث قارات - أوروبا وآسيا وافريقيا - تطلّ عليه ، هو منطقة حساسة تستحق تحويلها الى منطقة سلم . ولذلك فانه من الأمور الحيوية والعاجلة أن يعمل المجتمع الدولي على تعزيز الأمن والتعاون في هذه المنطقة . فالآن يشهد المرء بالفعل تكديسا لأسلحة التدمير الشامل وتنافساً بين الدول الكبرى يؤدي الى نزاعات متوترة باستمرار . وكذلك ، فان جمهورية افريقيا الوسطى تقدّر ، تقديرًا كبيرًا ، المبادرات التي أسفرت عن عقد مؤتمر هلسنكي ومدير بشأن الأمن والتعاون في أوروبا بغض النظر عن الاختلافات التي سادت المناقشات . ويتمين تشجيع مثل هذه الجهود ومساندتها . وهذا هو ما يحدو بجمهورية افريقيا الوسطى الى أن تقترح انشاء لجنة خاصة للبحر الأبيض المتوسط ، تضم جميع الدول الساحلية وممثلين عن منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بغية القيام بعمل متضافر يهدف الى تحويل البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم وتعاون .

فرنسا*

[الأصل : بالفرنسية]

[٩ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢]

- ١ - أن فرنسا تقدر الأهمية الكاملة التي تتسم بها دراسة الغرض من فكرة انشاء " منطقة سلم وتعاون في البحر المتوسط " ومضمون هذه الفكرة وآثارها . وهي في الواقع تدرك ادراكا عميقا الفائدة المرتبطة بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة تعتبر فرنسا جزءا لا يتجزأ منها .
- ٢ - وترى فرنسا ان هذه المسألة يجب ، من حيث الجوهر وعلى سبيل الأولوية ، أن تدرس من جوانبها الاقليمية . كما تلاحظ ، في هذا الصدد ، انه لما كانت الوثيقة الختامية لهلسنكي تتضمن أحكاما خاصة تتعلق بمسائل البحر المتوسط ، فان هذه المسائل ستكون موضع دراسة في اطار مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا .
- ٣ - ويبدو لفرنسا ، فضلا عن ذلك ، انه ليس ما يتفق مع الحقائق المعقدة للمنطقة ان تتجه النية لدراسة المسائل المتعلقة بأمن منطقة البحر المتوسط دون النظر في المشاكل التي تمس أمن القارة الاوروبية بأسرها .
- ٤ - وفي ظل هذه الظروف ، لا بد أن يتضح أن مفهوم منطقة السلم والتعاون في اقليم البحر المتوسط يستوجب مزيدا من الدراسة والتحديد .
- ٥ - وعموما ، فان فرنسا تعتبر أن كثرة التوتر في اقليم البحر المتوسط لا يمكن الا ان تدفع البلدان المعنية الى التماس وسائل الوصول الى حل عادل ودائم للمشاكل القائمة حاليا في هذا الاقليم وأن تمتنع عن اللجوء الى القوة ضمانا لتسويتها .
- ٦ - ومن الملائم الاشارة الى ان البلدان الموقعة على الوثيقة الختامية لهلسنكي تفكر حاليا ، وفي اطار أعمال مؤتمر مدريد ، في امكانية اعتماد ولاية تسمح بعقد مؤتمر لنزع السلاح في اوروبا . فأن يعتمد هذا المؤتمر الى اتخاذ تدابير لدعم الثقة والأمن تكون من الناحية العسكرية هامة وقابلة للتطبيق على مجموع القارة الاوروبية سيكون بلا شك أمرا حميدا الأثر على الاقليم بأسره ، بما فيه منطقة البحر المتوسط .
- ٧ - وفرنسا مقتنعة كذلك بأن اسهام الدول المناصرة للسلم والعدل والأمن في اقليم البحر المتوسط ، وكذلك تنمية التعاون مع جميع بلدان الاقليم ، ترتبطان ارتباطا وثيقا باحترام المبادئ والالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، كما ان اسهام البلدان الموقعة على الوثيقة الختامية لهلسنكي ، ترتبط ارتباطا وثيقا باحترام المبادئ التي اتفقت عليها بالنسبة للعلاقات المتبادلة فيما بينها .

* يرد رد الحكومة الفرنسية هذا عوضا عن ردها السابق نشره في الوثيقة A/37/355 .

.../...

المغرب

[الأصل : بالفرنسية]

[٦ آب/أغسطس ١٩٨٢]

١ - تهتم الملكية المغربية ، لأكثر من سبب ، بأن يكون إقليم البحر المتوسط اقليم تعاون وسلم وأن يظل كذلك . وهذا الموقف يمليه اهتمام بلدنا بضم جهوده الى جهود البلدان المشاطئة الأخرى لصون حوض البحر المتوسط من الصراع على مناطق النفوذ وتواجد القسوات الأجنبية في هذا الاقليم . كما يمليه الوضع الجغرافي لبلدنا الذي يرتبط أنه ارتباطا وثيقا بأن هذه المنطقة بأسرها .

٢ - ان بلدنا ، الذي اشترك في أعمال مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا ، الذي عقد مؤخرا في مدريد ، يذكّر بأن الروابط التاريخية ، والثقافية والاقتصادية ، وكذلك مقتضيات الأمن لشاطئي البحر المتوسط تبرر كلها اهتمامه بتعزيز السلم والأمن في هذا الاقليم . وهو يرغب نفسه على العلاقات القائمة بينه وبين أحد بلدان الشاطئ الآخر ، هو اسبانيا ، لما يعد نوعا من " الارتباط التاريخي " الممتد عبر القرون ، وبسبب رغبة مشتركة تهدف الى ارساء وتعزيز أساس التعاون المتبادل والايجابي خصوصا في غربي البحر المتوسط . ويمكن الاشارة في هذا الصدد ، الى أن المغرب واسبانيا يطمحان الى الارتباط عبر مضيق جبل طارق بطريق ثابت ودائم ومن ثم يتم ربط أوروبا بافريقيا والعالم العربي . ومن شأن هذا المشروع أن يساعد على تنمية وتعميق أواصر التعاون والتبادل بين القارتين ، وهو يعترم إعادة تخطيط شبكات السكك الحديدية والطرق البرية في الجنوب والشمال من البحر المتوسط .

٣ - ان المغرب ، من موقعه غربي البحر المتوسط ، ومنذ أن حصل على استقلاله ، لم يكف عن بذل الجهود من أجل التوصل الى نزع السلاح العام الكامل في منطقة شمال افريقيا وايضا الى الأساس لتكامل اقتصادي حقيق بدعم عرى الوحدة في المغرب العربي الكبير لخير شعوبه وتقديرها ، ولعله من المفيد ، في هذا الصدد ، أن يشار الى ما جاء في الرسالة التي وجهها جلالة الملك الحسن الثاني الى الأمين العام في ٨ شباط/فبراير ١٩٦٧ ، والتي أعرب فيها جلالة الملك عن رغبة المغرب في التعاون مع جارتها الجزائر في تحقيق التخفيض المتبادل للقوات المسلحة في المنطقة . وفي هذه الرسالة قال جلالتة بصفة خاصة :

" نريد أن ينسحب مبدأ نزع السلاح أيضا على المنطقة التي ينتهي اليها بلدنا ، وتحقيقا لذلك ، نقترح على سعادتكم تشكيل لجنة ، في إطار الأمم المتحدة ، تكون لها مهمة مزدوجة :

١ - توصية الجزائر والمغرب بالتخلي عن زيادة القدرات العسكرية لكل منهما لحماية شمال افريقيا من أخطار سباق التسلح .

.../...

٢ - البدء في المراقبة الميدانية ، وبالطرق والوسائل المناسبة ، للأسلحة التي لدى كل طرف من الطرفين كيفاً وكما ، وتقييم مستوى احتياجات كل منهما لحفظ النظام في كل من البلدين .

٤ - وبعبارة أعم ، نحن نرى انه لا تزال هناك حاجة الى بذل جهود جديدة لتحويل حوض البحر المتوسط الى منطقة سلم وتعاون ، ولا ريب ان هذه الجهود ، يجب ان تراعي مبادئ الأمن المتساوي لجميع بلدان المنطقة ، وسيادتها واستقلالها على أساس احترام القانون الدولي والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية . وفي هذا الصدد قال السيد محمد بوسنة وزير الدولة للشؤون الخارجية في كلمته أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين :

" رأب المغرب منذ سنوات عديدة ، من موقعه في حوض البحر المتوسط ، على العمل مع جميع البلدان المطلّة على هذا البحر ، على تصور وتحديد أسس تعاون يكفل لجميع هذه البلدان الأمن والرخاء الدائمين . ويساورنا اليوم قلق بالغ ازاء احتمالات التوتر القاتمة التي لا تفتأ تتهدى . والمغرب بحكم موقعه الجغرافي والمركز الاستراتيجي الذي يشغله ، على وعي كامل بالمسؤوليات الخاصة المطلقة على عاتقه في البحث المنسق عن الظروف التي تكفل الأمن في هذا البحر ، ولا سيما في مضيق جبل طارق . ولذا ، فأننا نعلن اننا على استعداد لضم جهودنا الى جهود جميع من يحرص من هذه البلدان على جعل البحر المتوسط منطقة سلم . "

اليمن

[الأصل : بالعربية]

[١٨ آب / أغسطس ١٩٨٢]

١ - ان الجمهورية العربية اليمنية تؤيد الجهود التي تبذلها المنظمة الدولية في سبيل تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط وترى في هذه الجهود تكريساً صادقاً لأهداف المنظمة وميثاقها الذي يؤكد في سطورهِ الأولى على " انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب " ونعتقد بأنه من المفيد عقد مؤتمر خاص للدول المطلّة على البحر الأبيض المتوسط لبحث التعاون الاقليمي بين دولها وعلان البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام ووثام خالية من الأساطيل الحربية والاحلاف العسكرية وضرورة اقرار مبدأ التعايش السلمي بين الدول المطلّة عليه واحترام نظمها الاجتماعية المتباينة وحل جميع المشكلات بالطرق السلمية وعلى مائدة المفاوضات خدسة لشعوب المنطقة التي تطمح الى العيش بسلام ورخاء بعيداً عن حدة الاستقطاب الدولي ومضاعفاته التي تهدد أمن دول البحر الأبيض المتوسط في الموقف الراهن .

٢ - الجمهورية العربية اليمنية تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الممارسات السياسية والعسكرية التي تنتهجها بعض الدول المظلة على البحر الأبيض المتوسط تؤثر بشكل سلبي على قضية الأمن والسلام في تلك المنطقة وتهدد حاضراً ومستقبلاً شعوبها بأفدح العواقب ، وفي هذا الصدد نود الإشارة إلى تلك الممارسات العدوانية التوسعية التي تقوم بها إسرائيل ضد الأمة العربية وأصرارها الدائم على خرق القوانين والقرارات الدولية واستمرارها في رفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني واغتصاب الأراضي العربية والاعتداء على الدول العربية المجاورة وانتهج سياسة الهيمنة العسكرية في المنطقة الأمر الذي يجعل طريق السلام والبحث عنها طريقاً محفوفاً بالمخاطر والأشواق إن لم يكن مسدوداً بفعل تلك التصرفات الخرقاء ولا شك أن تبني المجتمع الدولي سياسة حازمة تجاه إسرائيل ومنعها من تكرار اعتداءاتها على الدول العربية وأرغامها على الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني سيشكل مدخلاً مناسباً لتهيئة الظروف الطبيعية والواقعية التي من خلالها سيتعزز الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط كما أنه لا بد من التأكيد على أن التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد شجع الأخيرة على استمرار نهجها التوسعي العدواني ضد الدول العربية ووضع عراقيل جديدة أمام الجهود المبذولة لتحقيق السلام في المنطقة وولّد أثراً سلبياً على مستقبل السلام والأمن الدوليين وقد يجر دول المنطقة إلى حرب جديدة نتيجة للمغامرات الإسرائيلية غير المحسوبة التي وظفت اتفاق التعاون الاستراتيجي لخدمة أهدافها وطموحاتها الخارجة عن القوانين الدولية وفي هذا الصدد لا بد من بذل جهود دولية منسقة لبحث الولايات المتحدة لوقف مساندتها للعدوان الإسرائيلي والأساليب الوحشية التي يركبها في حق شعب فلسطين إذا كانت فعلاً ترغب في حمل مسؤولياتها تجاه السلام والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٣ - إن الجمهورية العربية اليمنية تعتقد أن قضية الأمن والسلام الدوليين كل لا يتجزأ وبأن حل بعض القضايا الشائكة في أوروبا واستمرار الحوار بين الاتحاد السوفياتي وأمريكا سيساعد ولا شك دول المنطقة في الوصول إلى صيغة مشتركة بل حتى إلى معاهدة جماعية لجعل البحر الأبيض منطقة يسودها السلام والأمن والتعاون بين الشعوب . وعليه فإنه لا بد من تشجيع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على استئناف مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية واعتماد ما تم تحقيقه في محادثات سولت ٢ والاتفاق على ضرورة الحد من المنظومات النووية متوسطة المدى في أوروبا وتخفيفها وكسر الجمود في مفاوضات " فيينا " الخاصة بخفض القدرات المسلحة والتسلح في أوروبا الوسطى . إن اجراز أي تقدم في مثل هذه المواضيع سيعجل من إمكانية تعزيز السلام والأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط وإبعاد شبح التنافس العسكري في مياهه وفوق خلجانه . . على أن هذا لا يعني بأن ما تقدم يمثل ارتباطاً شرطياً لا يمكن بدونه تحقيق السلام وإيجاد الصيغ المثلث التي تنظم التعاون بين دول المنطقة ولكن ستبقى هذه القضايا تؤثر سلباً وإيجاباً على أية جهود أو محادثات تتعلق بتعزيز قضايا السلم والأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط الذي يمثل اليوم أهم منطقة في العالم تحتدم فيها منافسات وصراعات واستقطابات القوى الكبرى .